الولوجيات: لرفع التنمية في مجال الإعاقة في تونس

دراسة سوسيولوجيّة ميدانيّة بتونس الكبرى

رانية الغويّل

ملخّص

قمنا بدراسة موضوع الإعاقة والتنمية باعتماد التفاعلية الرمزية والطريقة الكيفية عبر الملاحظة والمقابلة نصف الموجّهة لنماذج بحث لأشخاص من ذوي الإعاقة. حاولنا الإلمام بطريقة علميّة بإشكاليّة الإعاقة من خلال دراسة العوامل المعيشيّة الدقيقة مع الكشف عن أهداف التنمية المستدامة لـ 2030 ومدى مساهمتها في تمكين ذوي الإعاقة من الاندماج.

بيّن الواقع غياب إرادة الحكومة التونسية للعمل على مواءمة تشريعاتها مع التزاماتها الدولية وخاصة بعد توصيات الأمم المتحدة خلال المراجعات الدورية المتعلقة بهيئات المعاهدات. وتبدو مواءمة القوانين التونسية ضروريّة، لأنّ التنسيق مع الاتفاقيات قادر على تحسين وضعيّة ذوي الإعاقة إلى الأفضل، خاصّة أنّ الميزانيّة المرصودة للبرامج الموجّهة إلى هذه الفئة في تصاعد لارتفاع حاجياتهم وغياب سياسة اجتماعيّة تساعد المعوق على أن يكون فاعلا في التنمية، لكنّ ذلك لم يمنع العديد من المعوقين من المساهمة في إثبات وجودهم عبر التعليم والتشغيل والرياضة...

فلا يمكن الحديث عن تنمية دون تفعيل الحقّ في الولوج، فالإدماج الاجتماعي الفاعل للأشخاص المعاقين متّصل بوسائل الولوجيّات، حتّي يشارك كلّ معوق حسب نوع إعاقته ودرجتها في مختلف أنشطة المجتمع.

Abstract

This article sheds light on the issue of disability and development by adopting the symbolic interaction and the qualitative method based on observation and semi-directed interview as research models conducted with persons with disabilities. This piece of research attempts to scientifically get acquainted with the issue of disability by studying the delicate living factors while uncovering the 2030 Sustainable Development Goals and the extent of their contribution to enabling people with disabilities to integrate.

Reflecting on reality related to this area of interest, it been has found out that the Tunisian government has not shown any readiness to work to harmonize its legislation with its international obligations, especially after the recommendations of the United Nations during the periodic reviews of the treaty bodies. Harmonization of Tunisian laws are necessary because coordination with the conventions would definitely improve the situation of people with disabilities for the better, especially since the budget allocated to programs directed to this group is on the rise due to their high needs and the absence of a social policy that helps the disabled to be active citizens who can contribute to the progress of the country., but this did not prevent many People with disabilities of expressing their ability to work like any other citizens for the good of the country affirming their existence through education, employment, sports ...

Therefore, it is not possible to talk about the development of the right to access without activating the effective social inclusion of persons with disabilities related to the means of accessibility, so that every disabled person, depending to the type and degree of his disability, participates in the various social activities.

المقدّمة

يختلف الشخص المعوق بشكل عامّ عن الإنسان العاديّ من ناحية المؤهّلات البدنيّة ومن جهة القدرات الذهنيّة التي تحول دون قيامه بالأدوار الاجتماعيّة والشخصيّة، فالملاحظ أنّ ذوي الإعاقة الذين تتكرّر رؤيتهم في الشارع، باعة متجوّلين أو في الأسواق، يتنقّلون في الأماكن العموميّة والطرقات لبيع العديد من السلع منها بطاقات آيات القرآن وأكياس بلاستيكيّة... فهم المتسوّلون في الشارع وهي الصورة التي يحملها أغلب أفراد المجتمع عن المعوق باعتباره غير قادر على لعب دور الفاعل الاقتصادي لأنّه غير منتج ويحتكم إلى قاعدة اقتصاديّة تقول إنّ العمليّة الاقتصاديّة تامّة الشروط تغطّي فيها قدرة الإنتاج حاجة الاستهلاك. في حين نجد من المعوقين من يتقبّل إعاقته منذ الطفولة ويحاول تحدّيها للتعلّم أو القيام بنشاط مهني.

في تونس، وانطلاقا من التعريف المعتمد للإعاقة من قبل "فريق واشنطن"[1]، بلغ عدد حاملي الإعاقة سنة 2014 ما يناهز 134 ألف شخص، يتمركز أغلبهم بالأوساط البلديّة (57.1% من الحالات) ومثّلت النساء نسبة 47.6% من العدد الجمليّ.

لقد اعتمدت تونس سياسة اجتماعيّة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، سعيا منها إلى تغيير واقع المعوقين وإدراجهم في الخطط التنمويّة، عبر مجموعة من البرامج والآليات، والمصادقة على اتفاقيات دوليّة (الاتفاقيّة الدوليّة لسنة 2006). فالمشرّع التونسي في تناوله مسألة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة تبنّى خطّتين: تهدف الأولى إلى الوقاية من الإعاقة، وتهدف الثانية إلى حماية حقوق هذه الفئة. ورغم ذلك فإنّ الواقع المعيشي للمعوق في حدّ ذاته ما يزال يطرح العديد من التحدّيات. سنسعى إلى الإلمام بطريقة علميّة بإشكاليّة الإعاقة من خلال دراسة العوامل المعيشيّة الدقيقة مع الكشف عن أهداف التنمية المستدامة لـ 2030 ومدى مساهمتها في تمكين ذوي الإعاقة من الاندماج.

---

[1] **فريق واشنطن المعنيّ بإحصائيات الإعاقة في العالم**، يقوم بالأساس على إعداد مجموعة من الأسئلة تركّز على تأدية الوظائف، والهدف الأساسي هو إتاحة معلومات أساسيّة لازمة عن الإعاقة تكون قابلة للمقارنة في جميع أنحاء العالم. ويتناول تقرير فريق واشنطن إعداد مجموعة من الأسئلة الموجزة عن الإعاقة المتعلّقة بتأدية الوظائف.

المدخل النظري: منهجيّة الدراسة

اخترنا القيام بدراسة موضوع الإعاقة والتنمية باعتماد التفاعلية الرمزية لدراسة العلاقة بينهما، ولا يقف البحث عند وصف سلوك المعوق وإنّما يصل إلى تفسيره وتأويله. بما أنّ هذا المتن النظري يمكّن من فهم سلوكيات الأفراد ومواقفهم داخل المجتمع اعتمادا على مقولة أساسيّة هي مقولة التفاعل.

تعود جذور التفاعليّة الرمزيّة إلى الفلسفة البراغماتية في الولايات المتحدة الأمريكيّة التي ظهرت في بداية الثلاثينات من القرن العشرين على يد "جورج هربرت ميد"، تبدأ نظريّة التفاعل الرمزي بمستوى الوحدات الصغرى "micro"(David lebreton, 2004, p46) منطلقة لفهم الوحدات الكبرى. "وصف "ميد" مقاربته بأنّها مقاربة سلوكيّة اجتماعيّة، وقال إنّ البشر وعلى النقيض من الحيوانات لا يتجاوبون بسلبية تجاه المحفّزات البيئية، بل يشاركون وبإيجابيّة في صياغة عالمهم الاجتماعي"(جون سكوت، 2009، ص211).

واهتمّ "قوفمان" في إطار التفاعل الرمزي بالفاعل الاجتماعي في صلاته بالمحيط الاجتماعي وهي القائمة على التفاعلات والاتّجاهات والرّغبات وسمات التّجاوب التي تعتبر مصادر لتطوير تجارب الفرد وتنمية خبراته فتساهم بذلك في توسيع شبكة التفاعلات الاجتماعيّة. يقوم بحثنا على المعايير التي تبنى عليها التفاعليّة الرمزيّة للبحث في مستوي تفاعل المعوق ومدي مساهمته في التنمية.

العمل الميداني ووسائل البحث المعتمدة

بحثنا هو عبارة عن دراسة حالة، اعتمدنا فيها على تقنيتي الملاحظة بالمشاركة والمقابلة ومن ثمّ تسنّي لنا توظيف تقنية تحليل المضمون. فتقنية الملاحظة هي المشاهدة العينيّة الميدانيّة وتعدّ خطوة رئيسيّة لجمع البيانات والتي مكّنتنا من الاندماج الكلّي والاحتكاك بالمستجوبين عن قرب ومشاركتهم في أنشطتهم والتعرّف على صعوباتهم اليوميّة وذلك من خلال المقابلات. وقد استفدنا من تقنية تحليل المضمون وهو أسلوب بحثي يهدف إلى وصف التمثّلات الاجتماعية حول أدوار الأشخاص المعوقين وتحليلها من ناحية وتحليل التشريعات الخاصّة بها.

قمنا بـ 10 مقابلات شبه موجّهة مع أشخاص من ذوي الإعاقة العضويّة والبصريّة والسمعيّة، بتونس الكبرى. وقد اعتمدنا هذه التقنية لتقديم أرضيّةً مقبولةً للحوار والتواصل والكشف عن الواقع المعيشي

للمعوقين، وجعلهم يعبّرون عن مشاكلهم وظروفهم المختلفة التي جعلتهم في وضعيّة إقصاءٍ أو في وضعيّة دمج.

الإعاقة والتنمية موضوع الدراسة

جاء في الفصل 2 من القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005، أنّ "كلّ شخص له نقص دائم في القدرات والمؤهّلات البدنيّة أو العقليّة أو الحسيّة وُلدَ به أو لَحِقَ به بعد الولادة يحدّ من قدرته على أداء نشاط أو أكثر من الأنشطة الأساسيّة اليوميّة الشخصيّة أو الاجتماعيّة ويقلّص من فرص إدماجه في المجتمع."(وزارة الشؤون الاجتماعية التونسيّة، 2009، ص14).

توصّلت العديد من البحوث في مجال الإعاقة إلى أنّ عددا ضئيلا من البلدان يستخدم المفاهيم نفسها عند جمع البيانات المرتبطة بالإعاقة. يُركّز بعضها على عاهات الأشخاص مثل: البَتْر والشّلل... والبعض الآخر يبنى تصنيفه على المحدوديّة في تأدية الوظائف. ويُقدّر عدد الأشخاص المعوقين في العالم حوالي مليار شخص أي "ما يُقارب 15 % من سكّان العالم"(المنظمة العالميّة للصحة، 2014). فمثلا تقدّر نسبة الإعاقة بأمريكا اللّاتينيّة بـ 12.4% ، 9 % بإسبانيا (فاطمة لمريني الوهابي ومحمّد حمادي البكوشي، 2014، ص18)، 9.5 % بفرنسا (Rauvaut J.F,p1064). في حين تقدّر نسبة الإعاقة في تونس حسب فريق واشنطن للإحصائيات 1.34 % لسنة 2014، والمنظّمة العالميّة للصحّة حدّدته بـ 13%، ووزارة الشؤون الاجتماعية بـ 2.4%. يقرّ كلّ من أهداف التنمية المستدامة واتفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأنّ الشمول الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة لا بدّ منه للقضاء على الفقر وتحقيق المساواة وضمان تحقيق التنمية المستدامة للجميع. وعلى البلدان أن تلبّي احتياجات الجميع للحصول على التعليم والرعاية الصحيّة والتشغيل.

وعلى مستوي معقول من المعيشة والتمثيل السياسي العامّ، لكي يتمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش بكرامة والمشاركة في المجتمع بوصفهم أعضاء كاملين ومتساوين فيه. "وقد اعتمدت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة خطّة التنمية المستدامة لعام 2030، ويشكّل الشمول إحدى السمات المميّزة لها. والتي بنيت على مجموعة من الأهداف وعددها 17. وفور الانتهاء من الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، بدأ العمل على وضع مجموعة من المؤشرات المصاحبة لها والذي شكّل معلما هامّا دالاّ على الالتزام الدولي بتتبّع

واستعراض التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكو)، 2018، ص 9).

- وما نلاحظه وجود ترابط بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، في عديد النقاط منها المساواة بين الجنسين وإمكانيّة الوصول والتعليم والرعاية الصحيّة والعمل والتشغيل ومستوي المعيشة والمشاركة في الحياة السياسيّة والعامة...

I. المسألة الاجتماعيّة وفشل السياسات التنمويّة:

كانت فترة الثمانينات مرحلة حاسمة في التاريخ الاجتماعي الوطني، إذ اتّسمت تلك العشريّة بأزمات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة تولّدت عنها حركات احتجاجيّة، لكن تمّ اختزالها إلى مجرّد أعمال شغب وعنف يستوجب قمعها.

لا يمكن فهم احباطات الفئات الفقيرة والمتوسّطة من "وعود التنمية" إلا بربطها بتآكل إديولوجيّاتها المبنيّة على تحقيق "الرفاه الاجتماعي للجميع"، إذ تتخلّى الدولة اليوم عن التزاماتها بعد أن بنت شرعيّتها منذ الاستقلال على أولويّة المسألة الاجتماعية.

1. مكانة المعوق في سياسة الدولة:

ارتبط مفهوم السياسة في تونس بالمفهوم البريطاني للسياسة الذي تأسّس على يد العالم "ريتشرد تتمس" حيث تضمّن إطارا واسعا من القضايا الاجتماعيّة التي تهتمّ بالعلاقات بين الافراد والجماعات والمجتمع الأكبر، فهي تسهم من ذلك المنظور في تحديد المكانات والأدوار الاجتماعيّة وتتحكّم في توزيع الموارد بين أفراد المجتمع". (أحمد عبد الفتاح ناجي،2017، ص 15).

لقد عملت السياسة الاجتماعيّة في مجال الإعاقة، في تونس، على خمسة أبعاد أساسيّة منذ الثمانينات وهي الحقوق الاجتماعيّة والوقاية من الإعاقة والإجراءات الخاصّة للوقاية داخل المحيط والحماية الاجتماعيّة والإدماج الاجتماعي. "فعبر العالم، أصبحت السياسات الاجتماعيّة التي في صالح الأشخاص المعاقين حقيقة، ما يعطي مشروعيّة للوسائل التي خصّصت لها، تتصاعد الميزانيّة المرصودة باستمرار، في سياق تعقّد للعجز يقوي دائما. تكلفة الخدمات الاجتماعيّة والطبيّة في تنام دائم. غير أنّه يمكن القول أنّ هناك عودة إلى الاستثمار، بما أنّ قسطا من هذه التكلفة تعوّض بمشاركة الأشخاص المعاقين في الحياة

الاقتصادية وبفضل الإدماج أصبحوا مستهلكين، ومن هنا يشاركون في التعويض". (فاطمة لمريني الوهابي ومحمّد حمادي البكّوشي، 2014، ص47).

إثر الاستقلال، شجّعت الدولة التونسيّة على وجود منظّمات وطنيّة تعتني بذوي وذوات الإعاقة وترعاهم كلّ حسب اختصاصه، منها الاتحاد الوطني للمكفوفين والاتحاد التونسي للصمّ والاتحاد التونسي للقاصرين عن الحركة العضويّة. وهي منظّمات تصنّف ضمن الجمعيّات الخيريّة الاجتماعيّة وتوصف بالـ "التكيّة" حيث كان ذوي الإعاقة يقيمون فيها ويتدرّبون مهنيّا ويدرسون دون مراقبة علميّة أو معرفيّة أو قانونيّة كما مثّلت هذه المنظّمات رافدا للحزب الحاكم. فهي سياسة اجتماعيّة تقوم على الرعاية المحكومة بالإحسان ولا علاقة لها بحقوق الانسان.

هكذا ورغم الجهود المبذولة منذ سنوات التسعين في مجال الإعاقة، نلاحظ، غياب سياسة اجتماعيّة شاملة ومنسجمة من أجل تحمّل حقيقي للإعاقة، التي تعتبر، على الدوام، في الإطار العائلي حملا ثقيلا يتطلّب امكانيّات عديدة.

ففي تونس، يكفل الفصل 48 من الدّستور والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 والاتّفاقيات الدوليّة (الاتفاقيّة الدوليّة المصادق عليها سنة 2008)، مجموعة من الحقوق تسمح للمعوق العيش بكرامة، لكن هذه التشريعات لم تؤكّد آليّة التطبيق والرقابة على التنفيذ ولا على العقوبة لمن خالفها فتبقى غير ناجعة وفعّالة. فتمكين ذوي الإعاقة مرتبط بالتعليم والصحّة والتشغيل... ولا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظلّ اقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة وتمييزهم.

وتطرح اشكاليّة تهميش الفئات ذوي الإعاقة تحديّا محوريّا أمام الفكرة الدّيمقراطيّة المنبثقة حديثا في السياق التونسي، ذلك أنّ حلّ المسألة الاجتماعيّة يظهر بوصفه الشرط الرئيسي لانخراط الفئات الفقيرة، المعوقة والمهمّشة في المشروع الدّيمقراطي، ما يستدعي اليوم بناء نماذج تنمويّة من خلال ربطها بالمسألة الاجتماعيّة والتركيز على العدالة الاجتماعيّة.

II. تشغيل المعوقين واقتصاد الاستمرار في العيش:

جاء في المادة 27 من اتفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حقّ المعوق في العمل والعمالة علي قدم المساواة مع الآخرين، وتناول القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 في الباب السابع منه حقّ الأشخاص

ذوي الإعاقة في التشغيل. وتبنّى المشرّع التونسي توظيف قانون تشغيل نسبة 1% من المعوقين في القطاع العامّ والخاصّ على كلّ مؤسسّة يتوفّر بها أكثر من 100 عامل، وهو ما نصّ عليه الفصل 30 الذي يؤكّد أنّه "يتعيّن على كل مؤسسة عمومية أو خاصّة تشغّل عادة 100 عامل فما فوق أن تخصّص نسبة لا تقل عن 1% من مراكز العمل للأشخاص المعوقين"(وزارة الشؤون الاجتماعية التونسيّة، 2005، ص24). في حين يعكس الواقع انتهاك حقّ الأشخاص المعوقين في العمل، بممارسة التمييز ضدّهم وإقصائهم من سوق الشغل. فأغلب المؤسسات في تونس لا تتجاوز 100 عامل. ويظلّ نقص الإحصاءات والمعلومات في هذا المجال العائق الأكبر أمام تقييم الواقع التشريعي والسعي إلى إحداث تغيير وتحوّل حقيقيّين، بما يعزز حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز. ورغم تحيين "الكوتا" 2% سنة 2016 إلّا أنّ نسبة تشغيل المعوقين تظلّ منخفضة مقارنة بمجموع السكّان. وقد نصّ الهدف الثامن من التنمية المستدامة على "تعزيز النموّ الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللّائق للجميع وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللّائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة". (اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا)، 2018، ص 30).

1. الإعاقة رأس مال مادّي:

استغلّ العديد من المعوقين إعاقتهم قصد التسوّل، وأصبح من ذلك جسد المعوق يمثّل رأس مال مادّي، يمكن أن تصبح الإعاقة من خلاله مصدرا لكسب المال. ويبدأ المعوق المتسوّل مشروعه في الاستجداء تحت وطأة الفقر والإعاقة، ثمّ ما إن يبدأ يظفر بشيء ذي قيمة حتى يتغيّر إحساسه بممارسته وشعوره بذاته. فسرعان ما يدرك أن إعاقته في حقيقة الأمر هي "رأس ماله" الذي يستثمره ويكسب منه لقمة عيشه ثم يكوّن منه ثروته، ومن هنا يتغيّر موقفه، فبدلا من التستّر على إعاقته يصبح مضطرّا إلى إظهارها وكلّما كانت عميقة تصبح ذات رأس مال أكبر.

ويسعى المعوقون عادة إلى البحث عن الرّزق، إذ نراهم كثيرا في الشارع باعة متجوّلين أو في الأسواق، يستغلّون الأيّام التي تكثر فيها الحركة لبيع بضاعتهم وفي الوقت نفسه توظيف إعاقتهم لكسب المال إضافة إلى ثمن المنتوج.

يستغلّ المعوق إعاقته ويختار بيع بعض المنتوجات، وفي الوقت نفسه يتخفّى وراء شخصيّة المتسوّل بطريقة غير مباشرة. قال المستجوب **منير: "أبيع بطاقات بها آيات قرآن بوسائل النقل وفي أكثر الأحيان أبيع واحدة ويقدّمون لي ضعف ثمنها."** فالباعة المتجوّلون يختارون الفضاءات التي تكثر فيها الحركة لبيع سلعهم، خاصّة منها الأسواق ووسائل النقل الجماعي والطرقات عند كلّ إشارات مرور لبيع بعض المنتوجات أو مسح بلّور السيارات من أجل الحصول على المال. وهناك من النساء من اختارت بيع أكياس بلاستيكية بالسّوق لتلبّي البعض من حاجاتها الأساسيّة، وذلك انطلاقا من محاولة تفاعلها مع محيطها الخارجي رغم كلّ الصّعوبات **"اخترت هذه المهنة كي لا أصبح متسوّلة ولا أموت جوعا فليس لي من القدرات البدنيّة أن أشتغل وأتنقّل...فالإعاقة جعلتني على كرسيّ متحرّك".**

يكون المعوق باتخاذه هذه الأساليب في وضعيّة المهمّش ومقابل ذلك يحاول كسب المال للعيش وتوفير الحاجيات الأساسيّة من خلال أساليب هشّة وسهلة فظروف البحث عن هذه المستحقّات اليوميّة للمعوقين بالمجتمع جعلتهم يبحثون عن وسائل مختلفة لتحقيق رغباتهم انطلاقا من محاولة التفاعل مع المحيط الخارجي.

لقد مثّل انخفاض مستوى الدّخل وعدم استقراره وغياب فرص واضحة للتشغيل الموجّه لذوي الإعاقة مؤشّرات اقتصادية دالّة على حالة الفقر والتهميش الاجتماعي للفئة المعوقة التي تشتغل ضمن القطاع غير الرسمي، "وقد اعتبرت تلك العناصر ملفوظة ومقصاة من كلّ النسق تعيش أوضاعا اجتماعية ونفسيّة معيّنة كالأنوميا وفقدان الهويّة الثقافيّة". (P. Hugon, 1990, p83) ومن خصائص القطاع غير المهيكل سهولة الحصول على موطن شغل ضمن هذا المجال، أي سهولة توفّر العمل لكلّ راغب في ذلك. بمعنى "غياب الطابع الرسمي وهو قطاع غير متجانس". (Prierre Salama, Jacques valier, 1994 ,p80) ويتقبّل خاصّة الفئات الهشّة من المجتمع، باعتبارهم غير قادرين على الحصول على شغل، وفي المقابل فإنّ مراكز التكوين المهني محدودة وغير قادرة على استيعابهم بالإضافة إلى ما تعانيه من نقص في التجهيزات والاكتظاظ وهو ما يجعل التكوين الذي يقدّم لا يتلاءم في أغلب الأوقات مع متطلّبات سوق الشغل.

يعيش المعوقون الذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل أوضاعا صحيّة متدهورة جدّا تعرّضهم للأخطار، ما يؤدّي إلى تفاقم درجة إعاقتهم. فخلال العمل لا يجد المعوق في أغلب الأحيان الحدّ الأدنى من

الضروريّات مثل "الحمّام" بيّن **حمزة** قائلا: "**أشتغل بائع ملابس مستعملة "فريب" بباب الخضراء، لم أجد عملا فاخترت" الفريب" قصد تحسين ظروفي الاجتماعية ولكن هذا الشغل مرهق، خاصّة لشخص له إعاقة عضويّة مطارد كلّ يوم من قبل أعوان البلديّة**"، ويعيش المعوق خلال عمله بالقطاع غير المنظّم تجارب قاسية. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أنّ هذه الظروف ما كانت لتصل إلى هذه الدرجة لو كانت هناك مراقبة فعليّة جديّة من الدولة.

2. المعوق عنصر فاعل في التنمية:

أ. الرياضيّ المعوق: فاعل اجتماعي واقتصادي:

يمكننا أن نستنتج وجود علاقة بين دلالة الجسد والاستحقاق الرياضي للمعوقين الرياضيين. فرغم الوضع الهامشي والإقصائي للمعوقين في تونس إلاّ أنّ عددا كبيرا من الرياضيين ذوي الاعاقة تمكّنوا من تحرير أجسادهم من هذه العاهة عبر ممارسة الرّياضة التي ساعدت العديد منهم على تحقيق دور اجتماعي هامّ من خلال الإنجازات الوطنيّة والدوليّة. فتغيّرت معها ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتعوّدوا على الحياة الجماعيّة، فالأنشطة الرياضيّة للمعوقين تكسبهم الثقة بالنفس وتحقيق مكانة اجتماعيّة واحترام الآخرين لهم، وتؤدّي النتائج الإيجابيّة خلال البطولات العالمية والأولمبيّة إلى ارتفاع تقدير الذات والتحرّر من الجسد المعوق. رغم أنّ المعوق لا يملك الطاقة الجسديّة التي يملكها غيره السويّ إلاّ أنّ ممارسة الرياضة تعدّ الأنجح في حياته، لأنّه اختار تحدّي إعاقته وأثبت لنفسه ولأسرته وللمجتمع كلّه أنّه قادر على تحدّي إعاقته وتحقيق كلّ طموحاته.

فقد عبّر "**وليد**" وهو أحد أبطال تونس في رياضة المعوقين، اختصاص ألعاب قوى "**لقد ساعدتني الرياضة على تحدّي كلّ الصعوبات النفسيّة، وبالرياضة والمال والشهرة تمكّنت من كسر حواجز الإعاقة لديّ، وأصبحت بطلا أرفع راية تونس بالخارج بكلّ فخر، أشعر بأنّني أعيش أفضل من الكثير غير المعوقين، سافرت إلى العديد من الدول، أغيّر كلّ فترة سيارتي، أرتدي أفضل الملابس، أستعمل أفخر العطور، لي صديقة غير حاملة لإعاقة، حاجاتي الجنسية أقوم بها دون صعوبات، أسهر كلّ مساء سبت مع أصدقائي في إحدى الفنادق بالحمامات أو سوسة، وأقوم خلال عيد الأضحى بذبح الخروف... ولكن أشعر بالعجز أمام بنية تحتيّة غير ملائمة لمعوق يستعمل كرسيّ متحرّك فكلّ الطرقات في تونس غير مهيّأة للمعوقين**"، فالشهرة والرياضة والمال ثالوث مهمّ في تحقيق ذات

ناجحة والتحرّر من جسد معوق ليصبح جسدا فاعلا، ويصبح النجاح تحدّيا للإعاقة، كما للأسرة دور تشجيعي فعّال وإلزامي، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المتمثّلة في الأندية والجمعيات الرياضية لها دور مهمّ في استقطاب الأفراد ذوي الإعاقة وتحفيزهم على الانضمام إلى الأندية الرياضية بوسائل متعدّدة.

"إنّ الرياضة أحد الأنشطة الإنسانيّة المنزّهة عن عوامل التحيّز والتعصّب والأهواء الذاتيّة في تقدير نتائج منافساتها، وهي نفس العوامل التي تعاني منها الأقليّات وخاصّة المضطهدة منها، ومن عوامل التمايز والتفرقة بين البشر، إنّما أساس تقدير النتائج في الرياضة مرجعه الأداء البدني الناجح ". (أمين أنور الخولي، ص 262-263).

تلعب الأنشطة الرياضيّة دورا كبيرا في تمكين المعوق وتخليصه من الشعور بالعزلة لما لها من تأثير كبير في جسد المعوق ووضعيّته النفسيّة والاجتماعيّة خاصّة وأنّ المنافسة الرياضيّة تبرز طاقة المعوق إذ يمكن أن تفتح له باب الأمل ليكون بطلا من أبطال تونس في رياضة المعوقين. فالإطار الاجتماعي للرياضة هو القادر على أن يقابل بين الرياضة كقيم وخصال اجتماعيّة وبين اتجاهات المجتمع وأمانيه وتوقعاته، ويفسّر الأداء والإنجازات الرياضيّة في ضوء الاعتبارات الاجتماعيّة والثقافيّة والإيديولوجيّة.

ب. مناصب هامّة في القطاع الخاصّ والعامّ:

جاء في الاتفاقيّة الدوليّة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المادّة 24 حقّ المعوق في التعليم وذلك دون تمييز في تكافؤ الفرص، "وقد جاء التعليم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة عبر ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدي الحياة". (اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا(الإسكوا)، 2018، ص 29).

هناك من المعوقين من تحصّل على شهائد عليا وأتمّ تعليمه العالي بنجاح رغم العديد من الصعوبات. ولكنّ للأسرة دورا هامّا في مساعدة المعوق. بيّن **رمزي** قائلا "**أبي هو سبب نجاحي، رغم أنّني أعاني من شلل دماغي إلاّ أنّ أبي قام بالمستحيل كي يجعلني مثل إخوتي، وأتمّ دراستي فقد قام بالعديد من التدخّلات كي أشتغل وكرّس لي وقته لتعليمي، واليوم ها أنّني رئيس قسم الإعلامية بمؤسّسة عموميّة.**" وأضاف أحد المستجوبين وهو محام "**لقد كرّست حياتي للتعلّم، تعذّبت كثيرا ولكن عزيمتي وإرادتي هما الأكبر، كانت أمّي**

تساعدني على التنقّل كلّ يوم وتنتظرني في الأمطار وتحملني على ذراعيها، اليوم أصبحت محاميا وأدافع عن الأفراد رغم إعاقتي العضويّة واستعمالي للكرسيّ المتحرّك ولكنيّ أحاول إيصال صوتي وتحقيق العدالة في المجتمع.".

يقوم الوالدان دور أساسي في تعليم أبنائهم المعوقين، وعزيمة المعوق هي الفيصل أمام نجاحه أو فشله، فالتشغيل يساعده على تحقيق استقلاليته الماديّة والحدّ من الفقر والحرمان والتّهميش الاجتماعي، ممّا يخوّل له مساعدة أسرته على تحسين مستوى معيشتهم من خلال الحصول على دخل ماديّ. إضافة إلى مساهمة ذوي الإعاقة في العملية الإنتاجية ما يؤدّي إلى رفع مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني الإجمالي والتقليل من حجم نفقات الخدمات الاجتماعية بالقيام بإجراءات في مكان العمل لتسهيل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة "من خلال تضافر الجهود والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفردية في مكان العمل، واحتياجات الشركة والالتزامات القانونية" (Bureau International du Travail Genève, 2002, p6).

وقد تبيّنا من خلال العمل الميداني مساهمة التشغيل في إدماج ذوي الإعاقة مما يتيح لهم الفرصة لرفع مستواهم التكيّفي وإقامة علاقات اجتماعيّة.

ج. الوساطة المؤسساتية وآليّات تمويل المشاريع التنمويّة الصغرى والمتوسّطة:

تتمثّل مؤسّسات الوساطة الرسميّة في تونس في شبكة واسعة من مكاتب أو وكالات تشغيل ومؤسّسات تدريب وبرامج وآليات لدعم التوظيف. وتعتبر مسألة تمويل المشاريع الصغرى من أهمّ الصعوبات المطروحة أمام أصحاب المشاريع عند بداية إنجاز المشروع، فعمليّة التمويل تسمح لهم بتوفير السيولة النقديّة الكافية التي تمكّنهم من إدارة مشاريعهم سواء من ناحية التزوّد أو التسويق أو شراء التجهيزات والمعدّات.

ويعتبر التأهيل المهني للأشخاص المعوقين من بين الأهداف الأساسية لعديد الجمعيات والمراكز وذلك بمساعدة العديد من المعوقين لاستغلال طاقاتهم وتنميتها. وهي عملية يخضع فيها المعوق لتقييم قدراته وإمكانياته والعمل على تنميتها في عديد الاختصاصات مثل صناعة الجلد والإعلامية والمكتبيّة والالكترونيك وصناعة المصوغ وصناعة الخشب والنقش على النحاس والفضّة والفسيفساء والخياطة والتطريز. وعند زيارتنا مركز حوادث الحياة بمنوبة قمنا بمقابلة مع رجاء **وقد عبّرت قائلة "أنا أحبّ الخياطة وتلقّيت تكوينا جيّدا وسأعمل على بعث مشروع إثر إتمام التكوين بالمركز.**" غير أنّ خصوصيّة حاجيات مثل هذه

المشاريع إلى التمويل، وهي حاجيات تقتصر على مبالغ صغري، وخصوصيّة المستوي الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة التي تتشكّل من الفقراء وذوي الإعاقة وبالتالي فهم لا يملكون الضمانات اللّازمة، التي تجعلهم مرفوضين من طرف البنوك وبقيّة المؤسسات الماليّة. ولتفادي مثل هذه الوضعيات واستجابة إلى الحاجيات المتناهية لهذه الفئة من أصحاب المشاريع الصغرى، ظهرت برامج القروض الصغرى باعتبارها أحد الحلول لمساعدة هذه الفئة الاجتماعيّة.

وقد ساهم برنامج بعث موارد للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تمّ إحداثه سنة1987 في تدعيم فرص تشغيل المعوقين من خلال إسناد تمويلات ماديّة لإحداث مشاريع خاصّة في مجالات الفلاحة والصناعات التقليديّة والمهن الصغرى وقد قدّرت الاعتمادات لسنة 2014 بـ 2100000د(وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014) وذلك لـ 900 منتفع.

د. أنشطة فنيّة وحرفيّة:

تساهم الأنشطة الفنيّة والحرفيّة في تنمية الحسّ الفنّي والتخلّص من المشاعر السلبيّة وتوظيف طاقات إيجابيّة، ما يجعل المعوق يتحدّى العزلة والوحدة ويحقّق التوازن النفسي والتوافق الاجتماعي، على غرار: التمثيل والرسم والموسيقي والرقص والتي من شأنها أن تنمّي لديه الرغبة في الإقبال على الحياة لأنّها تنمّي لديه الشعور المرهف والإحساس الجميل وتساعده على صقل مواهبه.

للرسم على البلّور وإنتاج التحف التقليديّة دور هامّ في حياة كلّ معوق بما أنّه يساهم في تفعيل المشاركة الاجتماعية له من خلال القيام بالمعارض لبعض المنتوجات والتواصل مع فئات مختلفة من المجتمع. وهذا ما عبّرت عنه "**هدى**" وهي صاحبة إعاقة عميقة "شلل دماغي" منذ الولادة، ترسم بفمها وتحدّت إعاقتها بالرسم" **أنا على كرسيّ متحرّك، لا أتحكّم في أطرافي العليا والسفلى، لي هواية منذ الطفولة تتمثّل في الرسم، تطوّرت بالوقت. الآن أعيش بمفردي بعد وفاة والديّ ولكن الرسم هو أجمل شيء في حياتي، منه أسترزق ومنه أتنفّس وأشعر بوجودي، أقوم كلّ ثلاث سنوات بمعرض وأبيع فيه كلّ لوحاتي.**" تساهم الأنشطة الفنيّة في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية والتعرّف إلى أشخاص جدد والتفاعل معهم والقضاء على مشكلة الروتين اليومي" فتنمّي جوانب المعرفة لدى المعوق، التذوّق الفنّي والتعبير بالرّسم"(عبد المحسن عبد المقصود سلطان،2005، ص 190).

إنّ المعوق فاعل اجتماعي يحاول تفعيل مشاركته الاجتماعيّة من خلال تفاعله مع الآخر بتطوير معيشه

قصد العيش بكرامة وتحقيق الحاجات الأساسيّة من خلال التواصل الاجتماعي والإنتاج الفاعل الذي يقوم على تطوير المواهب وإيجابيّة المستقبل. ولا تقتصر هذه الأنشطة على النساء فقط، بل للرجال دور هام فيها أيضا، فهناك من المعوقين من قام بتكوين مهني في الخياطة والنقش على الخشب...

III. الولوجيّات: لرفع التنمية:

لا يمكن الحديث عن تنمية دون تفعيل الحقّ في الولوج، فالإدماج الاجتماعي الفاعل للأشخاص المعاقين متّصل بوسائل الولوجيّات، حتّي يشارك كلّ معوق حسب نوع إعاقته ودرجتها في مختلف أنشطة المجتمع.

إنّ الولوجيات لا تقوم فقط على إلغاء الحواجز الماديّة، ولكن التكيّف مع كلّ الوسائل الضروريّة لتيسير الولوج إلى الفضاءات الخدماتيّة والعموميّة. الولوجيّة هي أيضا النفاذ إلى فهم البيئة، بلوغ التواصل، والمعلومة، والحقيقة اليوميّة الحسيّة بالنسبة للمعاق. تحسّن نوعيّة حياة كلّ المواطنين، ومنهم الأقليّة المعاقة.

1. الحقّ للولوج المادّي والمعرفي:

ركّزت السياسة الاجتماعيّة في تونس على حقّ المعاقين في الاستخدام المجاني أو تخفيض أجرة وسائل المواصلات، دون أن تنشغل بمسألة تخصيص وسائل نقل مجهّزة أو مقاعد محدّدة، فالعراقيل والحواجز المنتصبة في الشارع التونسي تمثّل حاجزا للولوج.

لا يقف الواقع المعيشي عند هذا الحدّ بل يتجاوزه لنجد بنية تحتيّة غير مهيّأة للتنقّل، وقد لاحظنا أنّ أغلب المعوقين يستعملون النّقل العمومي لأسباب عديدة منها مجانية النّقل. لكنّهم في حاجة ماسّة إلى المساعدة لاسيّما في غياب طرقات مهيأة للمعوقين بصريّا. وبالتّالي فإنّ المشكلات التي تواجه المعوق بصريّا مرتبطة بمدى قدرته على إتقان المهارات الحركيّة وهي التوازن والجلوس والحركة... وقد يكون مهدّدا في الكثير من الأحيان بالوقوع بين الحين والآخر في حوادث الطرقات ومنشآت البناء غير المحميّة منها الحفر وتأخير الوصول إلى مكان العمل... فعليه أن يكون حذرا وله الذاكرة العضلية والذاكرة المرتبطة بالفضاء والزمن كي يمكنه التنقّل ويكون سريعا في مستوى إدراك الأشياء.

إنّ من الأشياء الأساسيّة التي يحتاجها المعوق ضرورة توفير بنية تحتيّة تتلاءم مع قدراته وحاجياته قصد التنقّل وإمكانيّة الحصول على شغل. فالمعوق بحاجة ماسّة إلى الاستقلالية في التنقّل، لأنّ ذلك يساهم في تحقيق طموحاته.

والمعوق مهدّد بحوادث الطرقات نتيجة البنية التحتيّة غير المهيّأة ووجود السيارات على الأرصفة. ويكون حامل الإعاقة متضرّرا وعرضة للإصابات الجسديّة. فالملاحظ في الشارع التونسي يدرك أنّ الأرصفة تصبح موجّهة للسيارات، ويصبح المواطن غير قادر على التنقّل ومهدّدا بحوادث الطرقات، في حين "تكون المؤسسات والخدمات بالدول المتقدّمة مواكبة لحاجيات المعوقين ونوع إعاقتهم من ذلك بإمكانهم الولوج إليها"(Valérie Lochen, 2013,p199).

هناك غياب شبه كلّي للممرات في المرافق الصحيّة والتعليميّة والثقافيّة وعدم تهيئة الطرقات في المناطق الريفيّة أو حتى غيابها وإضافة إلى ذلك يفتقد المعوق لوسائل نقل مهيّأة ما يجعله في تبعيّة للآخر.

فالمعوق في حاجة للولوج إلى المعلومة والتواصل، فعدم الولوجيّة يلاحظ أكثر عند الأشخاص المصابين بإعاقة حسيّة، حيث غياب النصوص بطريقة البرايل والنصوص المسموعة، يشكّلان عقبات في مستوي اليومي للمعوق. لغياب مترجم لغة الإشارة، لا سيما في الأماكن العامّة ما يقلّص من مشاركتهم في مختلف الأنشطة، إضافة إلى غياب الترجمة التحتيّة في البرامج التلفزيّة الذي يعزلهم أكثر.

يطمح الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ترقية اليومي بالولوجيّة إلى كلّ الفضاءات، لأنّ ذلك يضعهم في مركبة الفاعليّة التنمويّة.

وقد جاء الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة: "في جعل المدن والمستوطنات البشريّة شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، توفير امكانيّة وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاصّ لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظلّ ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامّة".(اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا)، 2018، ص 29).

في السنوات القليلة الماضية ازداد التفاعل الداخلي بين الثقافات، نتيجة العولمة وانتقال التكنولوجيا بحرية عبر العالم حاملة بصمتها وطابعها الثقافي المميز. إذ "ساهمت الأدوات التعويضيّة التكنولوجيّة في إدماج المعوق"(Alain Blanc,2015,p59)، ضمن شبكة من العلاقات والتبادلات الافتراضيّة التي تطوّر لديه إمكانيات الاندماج الاجتماعي في معناه الافتراضي اللاّ مادّي. ومن ذلك "يمكن للأفراد والجماعات المستعملين لهذه التكنولوجيا أن تنمّي معارفها ومهاراتها والمعلومات التي تسهّل عليها التعامل داخل

مجموعات الانتماء وتساعدهم بالتالي على الاندماج والنجاح الاجتماعي"(معزّ التريكي،2008، ص 88).

وتشتغل هذه الآليّة الإدماجيّة من خلال قدرة المعوق من جهة والمجتمع من جهة ثانية على التعامل مع الإعاقة بشكل إيجابي يمكّن حامل الإعاقة من الاندماج. وتندرج في هذا الإطار كلّ الأفعال والسلوكيات التي تعمل على تقليل هوامش التمييز داخل المحيط الاجتماعي. "ويعتبر الاستعمال بهذا المعنى بمثابة التحدّي للنظرة الاجتماعية التمييزيّة للمعوق ورسالة إيجابيّة إلى المحيط الاجتماعي".

2. مواطنة المرأة المعاقة:

إنّ المصاعب النوعيّة المرتبطة بالإعاقة تجعل وضعيّة المرأة المعاقة هشّة، فهي امرأة ومعاقة دلالة على تمييز مضاعف إن لم يكن اقصاء ثنائيّا. فرغم حيويّتها ورغبتها في إثبات ذاتها، فهي محرومة من حقوقها الأساسيّة مثل العلاج والشغل وكذلك بناء أسرة.

فقد نصّ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كلّ النساء والفتيات والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ النساء والفتيات في كلّ مكان"(اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا)، 2018، ص29).

وتختلف وضعيّة الرجال المعوقين عن وضعيّة النساء، لأنّ الرجال بإمكانهم اختيار الزواج بفتاة غير حاملة لإعاقة إلاّ أنّ المرأة المعوقة ليس لديها أيّ قرار سوى الانتظار وفي أغلب الأحيان لا تتزوّج. فلا بدّ من التوضيح، أنّ التمييز في تونس يتضاعف على المرأة المعوقة. فالرجل المعوق يتزوّج حتّى ولو كانت إعاقته ذهنيّة، أما الأنثى حتّى ولو كانت حاملة لإعاقة خفيفة فلا تتزوّج.

تعيش المرأة المعوقة تحديات أكبر من الرجل المعوق، بما أنّنا نعيش في مجتمع ذكوري، مازالت المرأة المعوقة مهمّشة وتعيش ظروفا قاسية. فهي مطالبة بخدمة نفسها والقيام بحاجاتها والعناية بمن حولها. وليس لها الحظوظ نفسها للزواج مقارنة بالمرأة غير الحاملة للإعاقة. وإن طلّقها زوجها نتيجة حادث حياة أو إعاقة مكتسبة فإنّه يطلّقها وله الحقّ في ذلك مع التبرير، وإذا صار العكس فإنّ المرأة عليها أن تبقى معه وتحقّق حاجاته.

وبالرجوع إلى الإحصائيات التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء في مقارنة مرتبطة بالنوع الاجتماعي (المعهد الوطني للإحصاء،2014، ص 124 -125)، إذ تمركزت الفجوات بالفئة العمريّة (3-5) سنوات بالوسط

غير البلدي لدي حاملي الإعاقة البصريّة والذين يشكون صعوبات في التذكّر والتركيز، فقد بلغت نسبة التمدرس في صفوف الفتيات على التوالي 27.7% و11.1 %مقابل 45.8 %و28.6 % في صفوف الفتيان.

وتقدّر نسبة بطالة حاملي الإعاقة بـ 17.4% في المقابل، تعتبر النساء حاملات الإعاقة أقلّ إدماجا في سوق الشغل من الرجال حيث بلغت نسبة البطالة في صفوفهنّ 26 %، بينما استقرّت في صفوف الرجال في حدود 16.3%.

فالنساء المعاقات مقصيات من المبادرات الخاصّة بالتشغيل أكثر من الرجال المعاقين. هذا الاقصاء ناتج عن التمييز في مجال التربية والتكوين. مع ذلك، تشارك النساء بفاعليّة، في رفاه عائلاتهنّ من خلال القيام بشؤون المنزل من طبخ وتنظيف ومشاركة في الحرف التقليديّة مثل الطرز ونسج الزرابي... ولكن تظلّ مساهمتهنّ مهملة.

إنّ ممارسة التمييز على المرأة المعاقة يكون في كلّ الفضاءات من الداخل ومن الخارج. "فالمقصي اجتماعيّا هو في خارج الداخل ".(Marc-henry soulet, 2004, p24)

3. الإعاقة والعيش المشترك:

إنّ تحقيق رفاهيّة المجتمعات والتنمية المستدامة يرتبط أساسا "بالعيش معا" للوصول إلى إدراك مشترك حول أصلنا وهويّتنا الانسانيّة الواحدة.

إنّ "الأقليّات هي مجموعات اجتماعية، مجتمعات يمكن ملاحظتها بشكل موضوعي ومعترف بها، ويتجلى ظهورها من خلال خصائصها ومحدّداتها المختلفة"(Joseph Yacoub, 1998, p 33). فقضيّة الاعتراف بالأقليّات وبكلّ مكوّنات المجتمع في بلادنا بصفتها جزءا من النسيج المجتمعي تظلّ، للأسف من الاشكاليّات العويصة. فوجود الأقليّات في المشهد المجتمعي يدعوا إلى مراجعة عميقة للأنظمة الاجتماعيّة ولذا يتعامل مع ولوج ذوي الإعاقة وغيرهم من الأقليّات إلى الفضاء العامّ بلا مبالاة أحيانا وإنكار وجودهم أحيانا أخري ويصل إلى حدّ العنف بكلّ أنواعه.

يعيش الشخص المعوق الإقصاء والتهميش في المجتمع التونسي، وقد عبّر أحد المستجوبين "**يقولون لي يا معاق، يا شبر ونصّ...**"، فهو يستبعد من المشاركة في إثراء الحياة العامة، على غرار المجالات

الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة. ولا يمكن الحديث عن إقصاء اجتماعي دون البحث في مستوى "عدم المساواة الاجتماعيّة"(Raymond Boudon, François Bourricaud, 2004, p.310) باعتباره مفهوما أساسيّا للبحث في وضعيات إقصاء المعوقين واستبعادهم في جميع المجالات، ولكن تبقى الوضعيات التي تولّد عدم المساواة الاجتماعية معقدة، وحتى الآن، معروفة بشكل ناقص.

إذ تتحدّد علاقة المعوق بالمحيط من خلال صيرورة التمثّلات التي يحملها كل منهم عن الطرف الآخر ممّا يخرج التمثّل من المفهوم التجريدي باعتباره مجرّد صورة بنيت في الذّهن إلى مفهوم عملي ديناميكي ومستخدم من وضعيّة إلى أخرى.

تؤثّر تمثّلاتنا للإعاقة وللمعوق في مدى إدماجه في الحياة الاجتماعيّة والمهنيّة...بما أنّ التمثّلات الاجتماعيّة "تحكم علاقتنا مع العالم وغيرها من النظم وتوجّه عمليّة الاتصال الاجتماعي"(Denise Jodelet, 1989, p36).

فوراء هذا الجدل فهم محدود لمعني المواطنة والديمقراطيّة ولا يمكن تحقيق التنمية والتقدّم لشعب من الشعوب أو أمّة من الأمم دون الاعتراف الصادق بحقوق الإنسان. فوحدة البشريّة مرتبطة بوحدة التنوّع وتنوّع الوحدة.

ويمثّل احترام الأقليّات مؤشّرا لتقدّم الشعوب والأمم ولنضجها في تقبّل الاختلاف والمختلف، وبناء "مشروع مجتمعي" مشترك يكون فيه للكلّ دور مواطنيّ وحقوق وواجبات. فاعتماد نهج تقدّمي حقيقي لتنظيم المجتمع في تونس من الضروريّات الأساسيّة لمسار النموّ والتطوّر الإنساني. فتغيير القوانين والمصادقة عليها لن يكون كافيا إن لم يصاحبه تغيير عميق في ثقافة المجتمع بما يحقّق التعايش والوحدة في التنوّع وهنا يكمن دور التربية على قيم التعايش بصفتها مسؤوليّة مجتمعيّة، تبدأ من الأسرة. فالتغيير في الثقافة لن يأتي إلّا من خلال التعلّم.

خاتمة

إنّ سياسة الدّولة في مجال الإعاقة مبنيّة على الوقاية والرعاية دون البحث في مستوى تطويرها. يعكس هذا الواقع التفاوت الكبير في مستوى الوعود والانتظارات ومستوى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الشخص المعوق في جميع المجالات.

إضافة إلى ذلك، يبيّن الواقع غياب إرادة الحكومة التونسية للعمل على مواءمة تشريعاتها مع التزاماتها الدولية وخاصة بعد توصيات الأمم المتحدة خلال المراجعات الدورية المتعلقة بهيئات المعاهدات. وتبدو مواءمة القوانين التونسية ضروريّة، لأنّ التنسيق مع الاتفاقيات قادر على تحسين وضعيّة ذوي الإعاقة إلى الأفضل، خاصّة أنّ الميزانيّة المرصودة للبرامج الموجّهة إلى هذه الفئة في تصاعد لارتفاع حاجياتهم وغياب سياسة اجتماعيّة تساعد المعوق على أن يكون فاعلا في التنمية، لكنّ ذلك لم يمنع العديد من المعوقين من المساهمة في إثبات وجودهم عبر التعليم والتشغيل والرياضة...

لقد ساهم ذي الإعاقة في التنمية لأنّه من الضروريّ التغلّب على العوائق البيئيّة والسلوكيّة التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل، وتمكين كلّ الأطفال والشباب المعوقين من فرص التعليم، فهذا يؤكّد ضرورة تنفيذ خطّة التنمية المستدامة 2030، بصفتها حزمة متكاملة، من أجل ضمان تضافر الجهود الرامية إلى التغلّب على مختلف أوجه عدم المساواة.

فحياة الشخص المعوق تحتاج إلى مزيد البحث العلمي للوصول إلى إضفاء نجاعة أكبر على الآليات والوسائل المساعدة على تحقيق هذا الهدف.

المصادر والمراجع

باللّغة العربيّة:

- التريكي معزّ، الإعاقة والمنظور السوسيولوجي والأنتروبولوجي، مقال بعنوان: استعمال الشباب المعاق لتكنولوجيا المعلومات وأوجه الاندماج الاجتماعي، مؤسسة ميديا غرافيك، الطبعة الأولي، تونس، 2008.
- الخولي أمين أنور، الرياضة والمجتمع، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008.
- اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا)، الإعاقة في المنطقة العربيّة، 2018.
- المعهد الوطني للإحصاء، النوع الاجتماعي، احصائيات 2014.
- تقرير المنظّمة العالميّة للصحّة، لسنة 2004.
- دغيم سميح، موسوعة مصطلحات علم الاجتماع، الطبعة الأولي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2014.
- سلطان عبد المحسن عبد المقصود، دور المجتمع نحو أبنائه من ذوي الاحتياجات الخاصّة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، مدينة نصر، 2005.
- سكوت جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولي، بيروت لبنان، 2009.

- لمريني الوهابي فاطمة والبكّوشي محمّد حمادي، مغرب المعاقين بين المعاناة والطموح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 1، الرباط، 2014.
- ناجي أحمد عبد الفتاح، سياسة الرعاية الاجتماعيّة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولي، الاسكندريّة، 2017.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، "مجلة النهوض بالأشخاص المعوقين والنصوص التشريعيّة والترتيبيّة"، تونس، 2009.

باللّغة الفرنسيّة:

- Blanc Alain, *Sociologie du handicap*, Armand Colin, 2ème édition, Paris, 2015.
- Boudon Raymond, Bourricaud François, Dictionnaire critique de la sociologie, Quadrige 3ème édition, P.U.F, Paris, 2004.
- Bureau international du travail Genève, La gestion du handicap sur le lieu de travail, recueil de directives pratiques du BIT, organisation international du travail, 1ère édition, 2002.
- Huggon .P, Approche pour l'étude du secteur informel dans le contexte Africain, Nouvelle approche du secteur informel, séminaire du O.C.D.E, 1990.
- J.F Rauvaut, Définition, Classification et épidémiologie du handicap, la revue du praticien, vol 59.
- Jodelet Denise, Les représentations sociales, sociologie d'aujourd'Hui, 1ère édition, P.U.F, Paris, 1989.
- Lebreton David, *L'interactionnisme symbolique*, 1ère édition P.U.F, 2004.
- Lochen Valérie, comprendre les politiques sociales, 4éme édition, DUNOD, Paris, 2013.
- Salama Prierre, valier Jacques, Pauvretés et inégalités dans le tiers monde, édition la découverte, Paris, 1994.
- Soulet Marc-Henry, Quel avenir pour l'exclusion? Academic Press Fribourg, Suisse 2OO4.
- Yacoub Joseph, les minorités dans le monde, Desclée de brower, Paris, 1998.